الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/54/197
18 January 2000

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/54/585/Add.2)]

٥٤/١٩٧ - نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٥٣/١٧٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تحيط علما بالاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى المكرس لموضوع "نحو نظام مالي دولي مستقر ويمكن التنبؤ به، وعلاقة هذا النظام بالتنمية الاجتماعية"، الذي عقد في مكسيكو فى الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغرض الإسهام في العملية التي استهلت من خلال قرار الجمعية العامة ٥٣/١٧٢،

وإذ تسلم بأن تزايد عولمة الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية قد أوجد أمام الحكومات، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمجتمع الدولي ككل تحديات وفرصا جديدة لتعبئة موارد وافية وأكثر استقرارا من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي،

وإذ تشدد على أهمية توفير موارد مالية كافية لتنمية جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وذلك عن طريق جملة سبل منها التدفقات المالية العامة والخاصة، والتجارة الدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى المستوى الكافي من الدعم التمويلي لتخفيف عبء الديون، لا سيما الاتفاق على خطة تمويل شاملة للمبادرة المحسنة المتعلقة بتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك تعبئة الموارد المحلية، وعلى وجوب مواصلة النظر في هذه القضايا على نحو شامل متكامل في إطار الحوار والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ يساورها القلق العميق بسبب اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الانخفاض عموما، وهي تمثل موردا خارجيا هاما لتمويل التنمية ومصدرا هاما لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، بغية تهيئة بيئة تمكينية من أجل القضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، خاصة حيثما تكون التدفقات الرأسمالية الخاصة إما غير كافية أو غير متاحة،

وإذ تؤكد أهمية إيجاد حل دائم للمشكلة التي تواجهها البلدان النامية في تسديد ديونها الخارجية والتزامات خدمة ديونها، من أجل تحرير الموارد اللازمة لتمويل جهودها الإنمائية، وإذ ترحب في هذا السياق بمبادرة كولونيا المتعلقة بالديون التي بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٩ وبالقرارات التي اتخذها مؤخرا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن المبادرة المحسنة المتعلقة بتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي يتوقع أن توفر تخفيفا أعمق وأوسع وأسرع، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تقاسم العبء بشكل عادل ومنصف وشفاف بين مجتمع الدائنين العامين الدولي وغيرهم من البلدان المانحة،

وإذ تشير إلى إنشاء صندوق النقد الدولي لاعتمادات ائتمانية لحالات الطوارئ، وإلى الجهود الرامية إلى إنشاء وتعزيز صناديق احتياطية إقليمية في بعض المناطق،

وإذ تعرب عن الحاجة لأن تسفر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف القادمة عن نتائج منها زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، إذ أن التجارة تمثل مصدرا هاما للموارد المالية اللازمة لجهودها الإنمائية،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضرورة توسيع نطاق فوائد التكامل المتزايد في الأسواق العالمية لتشمل تلك الفوائد جميع الدول والشعوب، لا سيما البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نموا بينها، وإذ تلاحظ أنه على الرغم من أن بعض البلدان النامية استطاعت أن تفيد من عولمة المال، لم تستفد كل البلدان من تلك التدفقات إذ أنها قد تكون غير متاحة أو غير كافية أو يكون تركيزها أشد مما يسمح بتلبية احتياجات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا بينها، وإذ تلاحظ بالتالي ضرورة توسيع تدفقات رأس المال الخاص والحد في الوقت نفسه من مخاطر التقلبات، وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى تلك التدفقات،

وإذ تشير إلى أنه من المستصوب إيجاد أطر تنظيمية مالية تجعل انتقال رؤوس الأموال مفيدا لاقتصادات البلدان النامية بدلا من أن يكون مقوضا لجهودها الإنمائية، وإذ تلاحظ بالخصوص أن تدفقات رأس المال القصيرة الأجل لأغراض المضاربة، يمكن أن يكون لها في أغلب الأحيان، بسبب شدة تقلباتها، آثار سلبية على أهداف البلدان النامية في الأجل الطويل،

وإذ تأسف لأن الأزمة المالية في الآونة الأخيرة أسفرت عن حدوث تباطؤ شديد في النمو الاقتصادي للعديد من البلدان النامية وغيرها من البلدان المتأثرة، وعن آثار سلبية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، بما يلحق ذلك من أفدح الآثار على أضعف الفئات، وإذ تلاحظ في هذا السياق أن بعض المناطق والقطاعات تتغلب على بعض من أبرز آثار الأزمة، إلا أن الحالة تتطلب استمرار الجهود للقيام بمجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات بغية تقوية النظام المالي الدولي واعتماد وتنفيذ أطر اقتصادية

وقانونية، بينما تؤكد من جديد على ضرورة استمرار بذل الجهود من جانب اقتصادات مختلف البلدان، بغية تجنب تكرار تلك الأزمات،

وإذ تسلم بأن الأزمة المالية الأخيرة كشفت النقاب عن أوجه الضعف في النظام المالي الدولي، وإذ تؤكد الحاجة الماسة للعمل من أجل وضع مجموعة كبيرة من الإصلاحات الرامية إلى إقامة نظام مالي دولي قوي وأكثر استقرارا بغية تمكينه من التصدي بفعالية أكبر وفي الوقت المناسب للتحديات الإنمائية الجديدة في سياق التكامل المالي العالمي،

وإذ تؤكد أن الأمم المتحدة، باضطلاعها بدورها في تعزيز التنمية، لا سيما في البلدان النامية، إنما تقوم بدور هام في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء الدولي اللازم لمواصلة مجموعة الإصلاحات الكبيرة اللازمة لتقوية النظام المالي الدولي وجعله أكثر استقرارا واستجابة لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام[١] ومذكرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن "الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية"[٢]، وتقرير فرقة العمل التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة المعنون "نحو نظام مالي دولي جديد"[٣]، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٩[٤]، وتقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩[٥]؛

٢ - تؤكد على ضرورة مواصلة بذل الجهود على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل تعزيز الاستقرار المالي الدولي، والقيام، تحقيقا لذلك، بتحسين القدرات في مجالات الإنذار المبكر والوقاية والاستجابة حتى يمكن التصدي في الوقت المناسب لظهور الأزمة المالية وانتشارها، من منظور شامل طويل الأجل، مع الاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة لتحديات التنمية وعلى حماية أشد البلدان والفئات الاجتماعية ضعفا؛

٣ - تشدد على أهمية وجود بيئة تمكينية دولية من خلال جهود متينة وتعاونية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات تشجيعا للتنمية الاقتصادية العالمية، وتدعو، تحقيقا لهذه الغاية، جميع البلدان، لا سيما البلدان الصناعية الكبرى، ذات القدرة الكبيرة على التأثير في النمو الاقتصادي العالمي، إلى أن تعتمد وتنتهج

---

(١) A/54/471.

(٢) A/54/512/Add.1.

(٣) أنظر: www.un.org/esa/coordination/ecesa/eces99-1.htm

(٤) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.C.1.

(٥) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.D.1.

سياسات منسقة تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي العالمي والاستقرار المالي الدولي والعمل على تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية لانتشار الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك الانتعاش الكامل للبلدان المتأثرة بالأزمة؛

٤ - تسلم بأهمية الاستقرار المالي الدولي وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الكبرى، لأن تراعي، عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي الخاص بها، أولويات النمو والتنمية، خاصة المتعلقة بالبلدان النامية؛

٥ - تشدد على أهمية وجود مؤسسات محلية قوية على الصعيد الوطني لتشجيع إنجاز النمو والتنمية، من خلال جملة سبل منها اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة وسياسات ترمي إلى تعزيز وسائل التنظيم والإشراف اللازمة للقطاعين المالي والمصرفي، بما في ذلك وضع ترتيبات مؤسسية مناسبة سواء في بلدان منشأ التدفقات الرأسمالية الدولية أو في البلدان المتلقية لها؛

٦ - تسلم بأهمية التعجيل بتحقيق فرص النمو والتنمية لدى أقل البلدان نموا، التي لا تزال تشكل أفقر وأضعف البلدان بالمجتمع الدولي، وتهيب بالشركاء في التنمية مواصلة ما يبذلونه من جهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وجهودهم الرامية إلى تعزيز عملية تخفيف عبء الديون، وتحسين إمكانية الوصول للأسواق وتعزيز الدعم المقدم لموازين المدفوعات؛

٧ - تؤكد على ضرورة قيام حوار مستمر وبنّاء في المؤسسات والمنتديات ذات الصلة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ضمن صعد أخرى، وعلى ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي العمل معا في وضع نهج لتحقيق الاستقرار المالي وبشأن القضايا المتصلة بتعزيز النظام المالي الدولي وإصلاحه، وتشدد من جديد في هذا السياق على أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار الاقتصادي الدولي بهدف كفالة فعالية المؤسسات والترتيبات المالية الدولية بشكل يسمح لها بتمثيل جميع المصالح ذات الصلة تمثيلا فعالا؛

٨ - تشجع تعميق الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، بغرض تعزيز المجموعة الواسعة من الإصلاحات المطلوبة لإقامة نظام مالي دولي يعكس المصالح العالمية للمجتمع الدولي، وتوصي في هذا الخصوص بأن يولي اجتماعهما الرفيع المستوى القادم أولوية للنظر في الطرائق اللازمة لإقامة نظام مالي دولي أكثر متانة واستقرارا، يستجيب لتحديات التنمية، خاصة في البلدان النامية، ولمتطلبات تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٩ - تؤكد على ضرورة أن تكفل المؤسسات المالية الدولية، عند إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدعم لبرامج التكيف، مراعاتها للظروف الخاصة للبلدان المعنية والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والعمل على تحقيق أفضل النتائج الممكنة فيما يتعلق بالنمو والتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، من خلال جملة سبل منها حماية مستويات النفقات الاجتماعية الفعالة التي يحددها كل بلد على أساس استراتيجياته الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة زيادة تحديد دور المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وتحسين قدراتها فيما يخص اتقاء الأزمات المالية الدولية وإدارتها وحلها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وتشجع في هذا الخصوص الجهود المبذولة لتعزيز دور حفظ التوازن الذي تؤديه المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية دعما لإدارة القضايا النقدية والمالية، وفقا لولاية كل منها، وتطلب إلى اللجان الإقليمية أن تقدم آراءها بشأن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، عن طريق تقاريرها العادية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١١ - **تؤكد** على ضرورة الاستمرار في إنشاء قدرات وطرائق الإنذار المبكر لاتقاء تهديد الأزمات المالية والقيام، حسب الحالة، باتخاذ إجراءات في حينها للتصدي لهذا التهديد، وتشجع في هذا الخصوص صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة على تكثيف جهودهما للإسهام في هذه العملية؛

١٢ - **تؤكد أيضا** على ضرورة تعزيز الاستقرار المالي في جميع أنحاء العالم، وذلك عن طريق جملة أمور منها تزويد المؤسسات المالية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي، بالموارد الكافية لتقديم التمويل في حالات الطوارئ وفي الوقت المناسب إلى البلدان المتأثرة بأزمات مالية؛

١٣ - **تشدد** على وجوب أن يتم فتح حسابات رأس المال بشكل منظم وتدريجي وذي مراحل منسقة الترتيب وبخطى تتمشى مع خطى تعزيز البلدان لقدراتها على التصدي لنتائجه، وتشدد على الأهمية البالغة لوجود نظم مالية محلية متينة وإطار عمل رشيد وفعّال، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات الدولية التنظيمية ذات الصلة إلى الإسهام في هذه العملية، وتسلم في هذا السياق بأن لجميع البلدان استقلالية في إدارة الحسابات الرأسمالية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الوطنية الخاصة بها؛

١٤ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى تعزيز النظم المالية الدولية والوطنية من خلال مراقبة وطنية وإقليمية ودولية أكثر فعالية لكل من القطاعين العام والخاص، استنادا إلى أمور منها تحسين توافر وشفافية المعلومات حسب الاقتضاء، وإمكانية اتخاذ تدابير إضافية تنظيمية ومتعلقة بالكشف الطوعي عن المعلومات فيما يتصل بالمشاركين في الأسواق المالية، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون الدوليون، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات التي تتسم باستدانة عالية، وتؤكد من جديد أيضا في هذا السياق أهمية استمرار العمل في المنتديات ذات الصلة بشأن المسائل المتصلة بالمراقبة، والشفافية، والكشف عن المعلومات، والتنظيم، والإشراف؛

١٥ - **تشدد** على أهمية تعزيز التعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المجالات المحددة التي تتطلب التعاون، مثل القطاع المالي، مع التسليم بما تنفرد به ولايات كل من المؤسستين من خصائص، وتشدد كذلك على الحاجة إلى مراعاة المؤسسات التي تعالج الأزمات المالية للأهداف العامة المتمثلة في تيسير التنمية الطويلة الأجل؛

١٦ - **تدعو** إلى مواصلة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية بغرض تعزيز إسهام القطاع الخاص في اتقاء الأزمات المالية وحلها، وتشدد في هذا السياق على أهمية التوصل إلى توزيع أعدل لتكلفة عمليات

التكيف بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اطلاع الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين على الأعمال المضطلع بها في هذا المجال؛

١٧ - **تكرر دعوتها** المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية للتقلبات المفرطة التي تتسم بها التدفقات المالية العالمية، وتؤكد من جديد في هذا السياق على ضرورة النظر في وضع أطر تنظيمية للتدفقات الرأسمالية ومبادلات العملات القصيرة الأجل، وتدعو صندوق النقد الدولي والهيئات التنظيمية ذات الصلة إلى الإسهام في هذه العملية؛

١٨ - **تؤكد** على أهمية أن تستند تقييمات الأخطار السيادية التي تجريها وكالات القطاع الخاص إلى معايير موضوعية وشفافة، وتدعو في هذا الخصوص الهيئات التنظيمية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة إلى الإسهام في وضع معايير ملائمة لكفالة قيام وكالات تقييم الأخطار بتقديم معلومات كاملة ودقيقة في وقت مناسب وعلى أساس منتظم؛

١٩ - **تشجع** الجهود المتواصلة التي يبذلها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية لمساعدة الحكومات على معالجة الآثار الاجتماعية الناشئة عن الأزمة، ولا سيما من خلال تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي في البلدان النامية خاصة بالنسبة لأشد الفئات ضعفا، على ألا تغيب عن الأنظار الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام إلى أن يقدم الدعم، من خلال جملة سبل منها التعاون مع اللجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى الأعمال الجارية الرامية إلى تحديد التدابير التي ستسهم في إقامة نظام مالي دولي أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ به، يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية، وتطلب في هذا السياق إلى الأمين العام أن يطلع الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين على نتائج تلك العمليات؛

٢١ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، بتعاون وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، في إطار ولاية كل منها، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون "تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو"، مع تحليل للاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية، وتوصيات بشأن جدول أعمال يتعلق بنظام مالي دولي قوي وأكثر استقرارا يستجيب لأولويات النمو والتنمية، لا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٢٢ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يرسل نسخة من هذا القرار إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، لإطلاعهم عليه بوصفه أحد عناصر مناقشاتهم لتلك المسائل.

الجلسة العامة ٨٧
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩